جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

الأولى ماسترعلم الاجتماع الانحراف والجريمة ، مقياس: السياسة الجنائية السداسي الأول

اعداد أ.د. مختاررحاب

محاضرة 2

مجالات السياسة الجنائية ومبرراتها السوسيولوجية.

أولا: علم تقويم المجرمين:

ظهر هذا العلم في الفترة الحديثة، ومن أبرز اهتماماته هو الاهتمام بتطوير أساليب تقويم المجرمين، أي البحث عن السبل الأكثر نجاعة في تعديل وتحسين سلوكيات المجرم والانتقال بها من الاتجاهات السلبية نحو صناعة اتجاهات ايجابية لدى المجرم خاصة فئة المجرمين الموقوفين.

فبعدما كانت وظيفة السجون في زمن مضى تقوم على اتباع أساليب المنع والردع تجاه المجرم الموقوف، تغيرت وظيفة السجن في وقتنا الراهن، حيث اتجهت لأن تصبح وظيفة اجتماعية، هدفها التخفيف والحد من وقوع الجرائم، وأصبح البعد الانساني لدى الكثير من الدول حاضرا في معاملة المسجون، وانتهاج الأساليب المرنة في التعامل مع المساجين، وحصل هذا طبقا لنتائج بحوث ودراسات نفسية وسيكولوجية التعلم التي أظهرت أن تعديل السلوكات يتم بطريقة أحسن في ظل أسلوب المكافآت والتعزيز.[1]

[1]- عبدو شقرة: السجون، ماذا في السجون، مذكرات مديرسجين، مطبعة الملاح، ط1، دمشق، ص203-205

وفي السياق السالف الذكر واستنادا لنتائج بعض الفروع التي اهتمت بدراسات حول الجريمة، وأساليب اصلاح الجاني، كعلم النفس الجنائي، علم الاجتماع، العلوم الشرعية، ونتائج بعض البحوث الطبية، فقامت العديد من البلدان بإدخال تعديلات على سياساتها الجنائية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الاسكندنافية.. وعملت على علاج ظاهرة الجريمة، ووضعت تحدي الوصول صفر سجين، حيث تم تحويل السجن الى فضاء يسوده نوع من اشعار السجين بالحرية، والغاء نظام الأغلال والقيود، وفتح مساحات واسعة دون اعتماد أساليب الرقابة اللصيقة والحراسة المشددة، وصار السجين يتنقل بين القاعات والمساحات المخصصة للعب، وتم الغاء تصميم العنابر، وصار المساجين يواظبون على حضور النشاطات العلمية والرياضية، وممارسة الهوايات المرغوبة.

لقد اتجهت السياسة الجنائية الى التركيز على انتهاج اصلاحات عميقة وأساليب حديثة في التعامل مع السجناء، واتباع سياسات التشجيع على توجيه السجين نحو التكوين المهني والحرفي، والعمل على اتاحة الفرص لمواصلة واستكمال مراحل التعليم، وربطه بمتطلبات تخفيف العقوبة والاندماج الاجتماعي، كما تم اعطاء أهمية كبيرة لاتباع واعتماد الطابع العلمي ببعديه النفسي والتجريبي في معاملة السجناء.

كما تم اقرار العديد من الحقوق الطبية المتخصصة لنزلاء السجون، كعلاج حالات الاصابة بالاضطرابات العقلية وكذا العلاج الخاص بالحالات المرضية النفسية والجسدية.[2]

ثانيا : علم العقاب

اذا اعتمدنا المقارنة بين السياسة الجنائية وعلم العقاب يمكننا القول أن علم العقاب يختلف عن السياسة الجنائية، فعلم العقاب وسائله وأساليبه محصورة ودقيقة، حيث يعتمد على العقوبة والأخذ بالتدابير الاحترازية، ومدة التنفيذ، كما يركز علم العقاب على ما يجب أن يكون، معتمدا على وسائل علمية بعيدا عن المنطلقات الايديولوجية للسياسة العامة للدولة ، كما أن تدابيره متشابهة وتكاد تكون متطابقة، وبالمقابل تشمل السياسة الجنائية كل الوسائل اللازمة لمكافحة الظاهرة الاجرامية، وهي

---

[2]- **كرت بارتول: مقدمة في علم النفس الجنائي، ترجمة ذياب البداينة، دار الفكر، ط1، عمان 2014، ص581.**

تدور في فلك السياسة العامة لحكومة البلد ضمن السياق المكاني والزماني لذلك المجتمع تحديدا. فالسياسة الجنائية تعمل وفق السياق القانوني ومدى ملاءمة التجريم لمنظومة القيم والاعتبارات السائدة بالمجتمع، اضافة الى تقييم مدى ملاءمة العقوبات لحالات التشديد والتخفيف والاعفاء.[3]

3- نظيرفرج ميشا : الموجزفي علمي الاجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، ص142